

Distr.: General  
08 February 2018  
Arabic  
Original: English



## اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

### أنغويلا

### ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

### المحتويات

#### الصفحة

٣	الإقليم في لمحة
٤	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية . . . . .
٥	ثانيا - الميزانية . . . . .
٦	ثالثا - الأوضاع الاقتصادية . . . . .
٦	ألف - لمحة عامة . . . . .
٦	باء - السياحة . . . . .
٧	جيم - الخدمات المالية . . . . .
٨	دال - الزراعة ومصائد الأسماك . . . . .
٨	هاء - البنية التحتية . . . . .
٩	واو - النقل والاتصالات . . . . .
٩	رابعا - الأوضاع الاجتماعية . . . . .

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستمدة من مصادر عامة، منها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة، المتاحة في الموقع الشبكي التالي: [www.un.org/ar/decolonization/workingpapers](http://www.un.org/ar/decolonization/workingpapers).



٩	.....	ألف -	لمحة عامة
١٠	.....	باء -	التعليم
١١	.....	جيم -	الصحة العامة
١١	.....	دال -	الجريمة والسلامة العامة
١٢	.....	هاء -	حقوق الإنسان
١٢	.....	خامسا -	البيئة
١٣	.....	سادسا -	العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٤	.....	سابعا -	مركز الإقليم في المستقبل
١٤	.....	ألف -	موقف حكومة الإقليم
١٤	.....	باء -	موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	.....	ثامنا -	الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
			المرفق
١٧	.....		خريطة أنغويلا

## الإقليم في لمحة

الإقليم: أنغويلا إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقا للميثاق، تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم تيم فوي (٢٠١٧).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بُعد ٢٤٠ كلم إلى الشرق من بورتوريكو، و ١١٣ كلم إلى شمال غرب سانت كيتس ونيفيس، و ٨ كلم إلى الشمال من سينت مارتن/سانت مارتن. وتضاريس الإقليم منبسطة نسبيا تتخللها هضاب قليلة متموجة بارتفاع أقصاه ٢١٣ قدما.

مساحة الأرض: ٩٦ كلم<sup>٢</sup>. وتمتد الجزيرة الرئيسية طولا مسافة أقصاها ٢٦ كلم وعرضا مسافة أقصاها ٥ كلم.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٧٨ ٩٢ كلم<sup>٢</sup>.

عدد السكان: ١٥ ٧٠٠ (تقديرات عام ٢٠١٣).

العمر المتوقع عند الولادة: ٨١,٥ سنة (الذكور: ٧٨,٨٩ سنة؛ الإناث: ٨٤,١٩ سنة (تقديرات عام ٢٠١٧)).

اللغات: يتكلم الإنكليزية ٩٩ في المائة من السكان. ويتكلم البعض أيضا الإسبانية والصينية.

العاصمة: ذي فالي.

رئيس حكومة الإقليم: الوزير الأول فكتور بانكس (نيسان/أبريل ٢٠١٥).

الانتخابات: أجريت آخر انتخابات في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وستجرى الانتخابات المقبلة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠.

الأحزاب السياسية الرئيسية: جبهة أنغويلا المتحدة؛ وحركة أنغويلا المتحدة.

السلطة التشريعية: مجلس النواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٨ ٥٨٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (تقديرات عام ٢٠١٤).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والتحويلات.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.

معدل البطالة: ٨ في المائة (تقديرات عام ٢٠١٢).

الوحدة النقدية: دولار شرق الكاريبي، وله سعر صرف ثابت مقابل الدولار الواحد للولايات المتحدة يبلغ

٢,٦٨٨٢.

لمحة تاريخية موجزة: الأراواك هم السكان الأصليون لهذا الإقليم الذي استعمره المستوطنون البريطانيون والأيرلنديون في عام ١٦٥٠، وارتبط الإقليم دوريا بسانت كيتس ونيفيس وهياكل إقليمية مختلفة. وفي عام ١٩٨٠، أصبح الإقليم تابعا للمملكة المتحدة.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - ينص مرسوم دستور أنغويلا، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٨٢ وعُدّل في عام ١٩٩٠، على أن حكومة أنغويلا تتألف من الحاكم والمجلس التنفيذي ومجلس النواب. ويتولى الحاكم، الذي يعينه التاج البريطاني، المسؤولية عن شؤون الدفاع والخارجية والأمن الداخلي (بما في ذلك دائرة الشرطة)، والخدمات المالية الدولية وتنظيمها، والتعيينات في وظائف الخدمة العامة، وتطبيق أحكام الخدمة العامة وشروطها على موظفي الحكومة. ويتعين على الحاكم أن يتشاور مع المجلس التنفيذي ويتصرف وفقا لمشورته فيما يتعلق بجميع المسائل الأخرى. وفي الوقت نفسه، ينص المرسوم على أن التاج البريطاني يحتفظ بسلطة سن القوانين، بمشورة مجلس الملكة الخاص، لبطء السلام والنظام وإرساء الحوكمة الرشيدة في أنغويلا.

٢ - ويتألف المجلس التنفيذي للإقليم من الوزير الأول ووزراء آخرين لا يزيد عددهم عن ثلاثة وزراء، وعضوين بحكم المنصب هما النائب العام ونائب الحاكم. ويتصرف الحاكم بصفته رئيس المجلس، من دون أن يكون له الحق في التصويت. ويُنتخب مجلس النواب لفترات مدة كل منها خمس سنوات. وهو يضم رئيس المجلس، وأعضاء لا يزيد عددهم على سبعة أعضاء يُنتخبون من دوائر انتخابية لكل منها ممثل واحد، ونفس العضوين المنضمين إلى المجلس التنفيذي بحكم منصبيهما، وعضوين يعينهما الحاكم، أحدهما بمشورة الوزير الأول والثاني بعد التشاور مع الوزير الأول وزعيم المعارضة، حسب الاقتضاء. ووفقا للدستور، يختار الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين في مجلس النواب العضو الذي يرى أنه يمكن أن يحظى بدعم أغلبية الأعضاء المنتخبين ليعينه في منصب في الوزير الأول. ويعين الحاكم أيضا الوزراء الآخرين، بمشورة الوزير الأول، من بين الأعضاء المنتخبين في المجلس.

٣ - وقد أسفرت الانتخابات العامة التي أجريت في أنغويلا في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥ عن تغيير تشكيلة الحكومة من حركة أنغويلا المتحدة إلى جبهة أنغويلا المتحدة. وتسلم الوزير الأول الحالي فكتور بانكس منصبه في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

٤ - وقانون أنغويلا هو نظام القانون العام المطبق في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب جميع التشريعات الموروثة حتى آب/أغسطس ١٩٧١ عن الدولة المشتركة السابقة، دولة سانت كيتس - نيفيس - أنغويلا، وأي تشريعات سُنت منذ ذلك التاريخ، سواء على الصعيد المحلي أو من جانب المملكة المتحدة باسمها. وتتولى تطبيق القانون المحكمة العليا لشرق الكاريبي، وهي محكمة إقليمية مقرها الرسمي في سانت لوسيا أنشئت للدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي وتتألف من قسمين هما محكمة استئناف متنقلة ومحكمة عدل عليا. وتعد اللجنة القضائية التابعة لمجلس الملكة الخاص هي أعلى هيئة قضائية يُلجأ إليها.

٥ - وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية لمواطني الأقاليم البريطانية لما وراء البحار.

٦ - وفي عام ٢٠١١، أنشأت أنغويلا فريقا لصياغة دستور جديد برئاسة ه. كليفتون نايلز. وكما ورد سابقاً، فقد قُدّم مشروع نص إلى الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٢، يتضمن العديد من التغييرات المقترحة إدخالها على الحكم والتي يمكن أن تصبح من سمات دستور مستقل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنشأت حكومة الإقليم لجنة جديدة للإصلاح الدستوري والانتخابي من أجل المضي في عملية الإصلاح الدستوري والانتخابي، وكلفتها بأن تقوم، في جملة أمور، باستعراض المقترحات السابقة لإصلاح دستور

أنغويلا لعام ١٩٨٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نشرت حكومة الإقليم المقترحات المتعلقة بالإصلاح الانتخابي والدستوري المقدمة من اللجنة في شكل مشروع دستور جديد، ومشروع قانون انتخابات جديد، ومشروع لجنة تحديد الدوائر الانتخابية الجديدة، وبعد ذلك أجرت لجنة الإصلاح الدستوري والانتخابي مشاوراة عامة. وصدر مشروع منقح للدستور، في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وعرض على المجلس التنفيذي في ٤ أيار/مايو. وشملت المقترحات الجديدة الواردة في مشروع الدستور الجديد تغيير اسم المجلس التنفيذي إلى مجلس الوزراء وتغيير اسم الوزير الأول إلى رئيس الوزراء، وزيادة عدد الوزراء من أربعة إلى ستة، وتقييد ولاية رئيس الوزراء بفترتين فقط، وإدخال تغييرات على مسؤوليات الحاكم.

٧ - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وانسجاما مع الوثيقة البيضاء المعنونة "أقاليم ما وراء البحار: الأمن والنجاح والاستدامة" التي نُشرت عام ٢٠١٢، أوضح الحاكم أنه ينبغي لأي قرار ينص على قطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وأنغويلا أن يكون مستندا إلى الرغبة الصريحة والمغرب عنها دستوريا من قبل شعب أنغويلا. وإذا ما أُعرب عن رغبة واضحة في الاستقلال، فإن حكومة المملكة المتحدة ستفي بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيقه.

٨ - وفي أعقاب الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أُفيد بأن الوزير الأول المنتخب آنذاك بانكس أعلن أن تحفيز اقتصاد أنغويلا يشكل أولوية رئيسية وأن الاستقلال السياسي لأنغويلا ليس أولوية مباشرة لإدارته، على عكس موقف الإدارة السابقة في ظل حركة أنغويلا المتحدة.

## ثانيا - الميزانية

٩ - اتفقت حكومتنا المملكة المتحدة وأنغويلا على إطار متعلق بالمسؤولية المالية والتنمية، صدر في قانون أنغويلا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد حدد التزام حكومة أنغويلا بوضع ميزانية متوازنة، والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة خلال السنوات الخمس المقبلة.

١٠ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عرض الوزير الأول ووزير المالية على مجلس النواب ميزانية قدرها ٢٥٦,٢٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي للسنة المالية ٢٠١٧. وفي ميزانية عام ٢٠١٧ لحكومة الإقليم، بلغت حصة النفقات المتكررة ٢١١,٩٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، بينما تُخصص للميزانية الرأسمالية اعتمادات قدرها ٤٤,٣٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ومن ناحية أخرى، قُدّرت الإيرادات المتكررة لعام ٢٠١٧ بمبلغ ٢١٤,٨٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٣,٨٧ في المائة مقارنةً بالسنة السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، قُدّرت المنح والإيرادات الرأسمالية المتوقعة بمبلغ ٥٥,٣٧ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ونتيجة لذلك، قُدّر الفائض المتوقع تحقيقه في الرصيد المتكرر لعام ٢٠١٧ بمبلغ ٢,٩٣ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، والفائض المتوقع تحقيقه في رصيد الحساب الرأسمالي بما مجموعه ١١,٠٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

١١ - وفيما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٦، بلغ العائد من الإيرادات المتكررة ١٨٨,٧١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي وبلغ مجموع النفقات المتكررة ١٨٧,٦٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، واصلت حكومتها تقديم منح رأسمالية إلى الإقليم من خلال تمويل

برنامج وزارة الخارجية والكمونولث بمبالغ مجموعها ٤,٢٨ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦ من أجل دعم التعليم والاتصالات السلكية واللاسلكية وإعادة بناء الهياكل الأساسية للموانئ وخدمات مكافحة الحرائق ومشاريع مراقبة الحركة الجوية.

١٢ - واستنادا إلى استعراض أجرته وزارة المالية والتنمية الاقتصادية لحكومة الإقليم في أنغويلا لحافطة الديون في عام ٢٠١٦، فإن مجموع الدين العام، الذي يتألف من دين الحكومة المركزية والديون المضمونة من الحكومة من المصادر المحلية والخارجية، بلغ ٤٧٤,٩٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي ما يعادل ٥١,٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من انخفاض رصيد الديون بمعدل سنوي متوسط قدره ٣,١ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥، فقد ارتفع رصيد الديون في عام ٢٠١٦ بنسبة ١٢٣,٣ في المائة مقارنةً بعام ٢٠١٥ (٢١٢,٧١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) لأن الديون الجديدة المتعاقد عليها لدعم حل الأزمة المصرفية تجاوزت مدفوعات السداد المقررة (انظر أيضا الفقرة ٢١).

١٣ - ولا توجد ضرائب في أنغويلا على الدخل أو العقارات أو الأرباح الرأسمالية أو الشركات أو القيمة المضافة أو البضائع والخدمات. وتواصل حكومة الإقليم دراسة هذه المسألة، ولا سيما ما يتعلق بأثر انخفاض الضرائب على اقتصاد الإقليم واحتياجات القطاع العام.

## ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

### ألف - لمحة عامة

١٤ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، حقق اقتصاد أنغويلا نمواً بنسبة ١,١٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٦، مقارنةً بنسبة ٣,١٧ في المائة في العام السابق. ووصل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام ٢٠١٦ إلى ٩١١,٣١ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

١٥ - والصناعات الرئيسية في أنغويلا هي السياحة والعقارات والوساطة المالية. وظلت السياحة هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في عام ٢٠١٦.

١٦ - وأدى مرور إعصارين من الفئة الخامسة (إعصار إيرما وإعصار ماريا) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى دمار واسع النطاق وخسائر اقتصادية كبيرة. وأفادت المنظمة الدولية للهجرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ بأن ٩٠ في المائة من البنية التحتية للكهرباء قد تضررت وأن نحو ٩٠ في المائة من المباني الحكومية تعرضت لأضرار بالغة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغت التكلفة المقدرة للأضرار التي سببها إعصار إيرما ٨٨٠,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي، أي أكثر من ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وكان القطاع الأكثر تضررا هو السياحة الذي تكبد ٥٤,٧ في المائة من الأضرار الإجمالية و ٨١,٥ في المائة من الخسائر الإجمالية.

### باء - السياحة

١٧ - تضطلع وزارة المالية والتنمية الاقتصادية والاستثمار والتجارة والسياحة بالمسؤولية عن تنفيذ الخطة الرئيسية للسياحة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، بينما يتولى كل من مجلس السياحة في أنغويلا ورابطة الفنادق والسياحة في أنغويلا تسويق وترويج المنتج السياحي للإقليم.

١٨ - ووفقا للاستعراض الاقتصادي والمالي السنوي الذي أجراه المصرف المركزي لشرق الكاريبي، وصل عدد الزوار الوافدين إلى أنغويلا في عام ٢٠١٦ إلى ٩٧٠ ١٧٥ زائرا، مكث منهم في الإقليم زهاء ٤٥ في المائة، أي ٢٣٩ ٧٩ زائرا. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، وصل عدد الزوار الوافدين خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٧ إلى ما مجموعه ١٠ ٥٩٢٨ ١٠ زائرا، أي بزيادة قدرها ٨,٦ في المائة عن عدد الزوار البالغ ٨٤٧ ٩٦ خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

## جيم - الخدمات المالية

١٩ - وفقا لحكومة أنغويلا، أسهم قطاع الوساطة المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات ذات الصلة، بنسبة ١١,٣ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. وتراجع هذا القطاع في عام ٢٠١٦ بنسبة ٢,٢ في المائة وتراجع على مدى فترة السنوات السبع الماضية بمتوسط ٤,٣ في المائة. وقد أنشئت مفوضية الخدمات المالية في أنغويلا في عام ٢٠٠٤، باعتبارها هيئة ناظمة مستقلة مسؤولة أمام الحاكم. وفي الوقت نفسه، فإن وزارة المالية هي التي تضطلع بالمسؤوليات عن إدارة الإقليم فيما يتعلق بقانون الولايات المتحدة بشأن الامتثال الضريبي للحسابات المالية الأجنبية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، انضمت أنغويلا إلى أول المبادرين إلى الالتزام بالاعتماد المبكر لمعيار الإبلاغ الموحد الذي يشكل المعيار الجديد في التبادل التلقائي للمعلومات بين السلطات الضريبية الذي وضعته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أبرمت أنغويلا اتفاقا ثنائيا مع المملكة المتحدة في إطار مبادلات المعلومات المتعلقة بملكية الانتفاع، وبدأ نفاذ الاتفاق في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وينص الاتفاق على أن تتاح لسلطات إنفاذ القانون، في الوقت اللازم، المعلومات عن ملكية الانتفاع المتعلقة بكيانات الشركات والكيانات القانونية التي تأسست ضمن الولاية القانونية للسلطات المعنية. وفي عام ٢٠١٧، وافقت حكومة المملكة المتحدة على تقديم المساعدة المالية إلى أنغويلا لمعاونتها في إنشاء نظامها الخاص بملكية الانتفاع، فضلا عن المساعدة في صياغة التشريعات التي سيقوم عليها هذا النظام.

٢١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، وُضع اثنان من المصارف التجارية في أنغويلا تحت وصاية المصرف المركزي لشرق الكاريبي، وهما المصرف الوطني لأنغويلا والمصرف التجاري لمنطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٥، قررت حكومة الإقليم المضي قدما في تنفيذ الخطة الرامية لحل الأزمة المصرفية، التي اقترحتها المصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، صدق الحاكم على سلسلة من التشريعات ذات الصلة (قانون المصارف لعام ٢٠١٥؛ والقانون (المعدل) المتعلق بهيئة إدارة الأصول لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام ٢٠١٦؛ وقانون الالتزامات المتعلقة بتسوية أزمة المصارف لعام ٢٠١٦)، ودُمج المصرفان لتشكيل المصرف التجاري الوطني لأنغويلا. ووفقا لحكومة الإقليم، وصل المبلغ الذي تدخلت به حكومة أنغويلا في تسوية الأزمة المصرفية إلى ٣٢٥,٤ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي.

٢٢ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار ذات المراكز المالية في تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن ملكية الانتفاع لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات ملكية الانتفاع في الحالات التي لا تكون فيها موجودة

بالفعل. وأعرب المجلس الوزاري المشترك عن التزامه باستعراض فعالية الترتيبات المتخذة قبل بدء سريانها بستة أشهر. ورحب المجلس الوزاري المشترك بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية ومعالجة الجرائم المالية والمشاركة البناءة لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب الأعمال التجارية) التابع للاتحاد الأوروبي وفي الاجتماع الأول للمنتدى العالمي المعني باسترداد الأصول. وكرر المجلس الوزاري المشترك التأكيد على التزامه بإبداء روح قيادية في التصدي للفساد وأبدى التزامه بإعطاء الأولوية للقيام بمزيد من العمل من أجل إتاحة إدخال الأقاليم في نطاق تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في أوانه، ولا سيما في الحالات التي تطلب فيها الأقاليم ذلك، ومن أجل وضع مسار واضح لهذه العملية بناء على الاجتماع الذي عُقد خلال الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

## دال - الزراعة ومصائد الأسماك

٢٣ - مع أن النشاط الزراعي في أنغويلا محدود النطاق، فقد ذُكر في الخطاب المتعلق بميزانية عام ٢٠١٧ أن وزارة الزراعة ستبدأ في عام ٢٠١٧ بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للزراعة التي وُضعت صيغتها النهائية في عام ٢٠١٦ من أجل التشجيع على الإنتاج المحلي للأغذية وتقديم الدعم إلى مُنتجي البيض.

٢٤ - ويشكّل صيد الأسماك مصدر رزق هاماً للعديد من مواطني أنغويلا، إذ يوفر إيرادات مباشرة لأكثر من ٢٠٠ شخص، إضافة إلى عدد أكبر ممن يمارسون هذا النشاط على أساس كفاي. وقُدّر إسهام مصائد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢,٢٦ في المائة. وكما ورد سابقاً، فإن أنغويلا تستغل أقل من ربع مساحة منطقة الصيد الخاصة الخاصة بها الواقعة في شمال الجزيرة.

٢٥ - ومنذ عام ٢٠١٣، ما برحت الدولة القائمة بالإدارة تناقش إمكانية تقديم المساعدة إلى حكومة الإقليم في دراسة ما إذا كان من الممكن إنشاء مصائد أسماك تجارية في الإقليم. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تحدد خطة أنغويلا لتنمية مصائد الأسماك، التي اعتمدها المجلس التنفيذي في نيسان/أبريل ٢٠١٦، العمل الذي يتعين تنفيذه لكفالة الاستغلال الأمثل والمستدام لموارد أنغويلا السمكية. وفي الخطاب المتعلق بميزانية عام ٢٠١٧، ذكرت حكومة الإقليم أنه سيجري التركيز على الاستثمار في صناعة صيد الأسماك، من خلال تنفيذ اتفاقات الشراكة الخاصة للصيد الصناعي الأجنبي، وأن من شأن هذا التطور أن يؤدي إلى مضاعفة مساهمة صيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم.

## هاء - البنية التحتية

٢٦ - وفقاً لحكومة أنغويلا، يوجد لدى الإقليم حوالي ١٠٠ كيلومتر من الطرق المعبدة و ٦٠ كيلومتراً من الطرق غير المعبدة. ويزيد عمر بعض الطرق المعبدة عن ٢٥ عاماً ولم تُجر لها الصيانة الكافية.

٢٧ - وتتولى هيئة المطار والموانئ في أنغويلا، وهي كيان شبه مستقل يتمتع بالاكتمال الذاتي، إدارة عمليات المطار والموانئ على أساس تجاري. ومطار كلايتن ج. لويد الدولي، الواقع على مشارف مدينة ذي فالي، هو المطار الوحيد في الجزيرة، ويوفر الخدمات للطائرات، سواء التجارية أو الخاصة. وتسيّر رحلات جوية بينه وبين المطارات الدولية لأنتيغوا وسانت مارتن وبورتوريكو وسانت توماس، ذهاباً وإياباً. وإضافة إلى ذلك، تشكّل خدمة العبارات والزوارق المستأجرة بين أنغويلا وسانت مارتن وصلة النقل الدولية الرئيسية بين أنغويلا والبوابات الدولية الرئيسية.



٢٨ - وأدى إعصار إيرما، الذي أصاب أنغويلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة المملكة المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعد إجراء التقييمات وتقديم الدعم الأولي، منحة قدرها ٦,٦ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية.

## واو - النقل والاتصالات

٢٩ - وفقا لخطاب حكومة الإقليم المتعلق بميزانية عام ٢٠١٧، شكّلت تقديرات الإيرادات والنفقات المتكررة ورأس المال في عام ٢٠١٥ ما نسبته ٣,١٠ في المائة من إجمالي النشاط الاقتصادي في أنغويلا، حيث أسهمت بمبلغ ٩٣,٧٥ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي في ذلك العام. وقد تحقق نمو إيجابي قدره ٥,٤ في المائة في ذلك القطاع، ويعزى ذلك أساسا إلى حدوث توسع حقيقي بنسبة ٧ في المائة في القطاع الفرعي الكبير للنقل البري والتوسع بنسبة ٩,٠ في المائة في القطاع الفرعي للاتصالات.

٣٠ - ولدى أنغويلا نظام هاتفي داخلي حديث مجهز بالعديد من الوصلات الشبكية الخارجية، بما في ذلك عدة محطات لإعادة البث إلى سينت مارتن/سانت مارتن تعمل بالموجات الدقيقة، ووصلة أرضية تعمل بالألياف الضوئية في جزيرة تورتولا لإيصال المكالمات الدولية، مع وجود منافسة على تقديم خدمات الهاتف المحمول والخطوط الأرضية والإنترنت.

## رابعا - الأوضاع الاجتماعية

### ألف - لمحة عامة

٣١ - يشرف مجلس أنغويلا للضمان الاجتماعي على نظام الضمان الاجتماعي للإقليم. وتقدم إدارة التنمية الاجتماعية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى الجمهور. ووفقا للتقرير المعنون "تحليل حالة الأطفال في أنغويلا" الذي نشره مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في منطقة شرق الكاريبي في عام ٢٠١٦ بالشراكة مع حكومة الإقليم، لا يوجد أي نظام موحد للسياسات الاجتماعية للتعامل مع الفئات الضعيفة ومعالجة أسباب الفقر وآثاره على نحو استراتيجي. وبدلا من ذلك، توفر الحكومة الإغاثة المؤقتة للفئات الضعيفة في شكل منح للمساعدة العامة.

٣٢ - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، كان هناك ١١٣ شخصا من الأشخاص الذين يعتبرون محتاجين أو ضعفاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ يتلقون تبرعات مالية شهرية ضمن المساعدة العامة المقدمة من حكومة الإقليم، بمبلغ ٧٠٠ ٦٠٨ دولار من دولارات شرق الكاريبي، باستثناء المساعدة المقدمة من خلال خدمات أخرى، مثل منح الجوائز وقسائم السلع والمساعدة التعليمية. ولا تزال المساعدة الطبية تستحوذ على جزء كبير من ميزانية إدارة التنمية الاجتماعية، بسبب ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية، وضعف إمكانية الوصول إليها والقدرة على تحمل تكاليفها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، أسهم بمبلغ مجموعها ٣٧٣ ١٨٠ ٣ دولارا من دولارات شرق الكاريبي في خدمات طبية يستفيد منها ٢٨٤ من الأشخاص المحتاجين والضعفاء، بما في ذلك تقديم المساعدة لبرنامج العلاج الطبي فيما وراء البحار الذي تديره وزارة التنمية الاجتماعية.

٣٣ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تواصل وزارة التنمية الاجتماعية توعية الجهات المعنية بأهمية الانضمام إلى البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الأطفال الذي وُضع بالتعاون مع اليونيسيف، للتأكد من أن جميع الوكالات المسؤولة عن حماية الأطفال تعمل معاً لمكافحة إساءة معاملة الأطفال وإيهاهم.

٣٤ - واستمر رصد تنفيذ البروتوكول المشترك بين الوكالات لحماية الطفل في اجتماعات الاستعراض التي تعقد شهرياً مع الوكالات الرئيسية. وأنشئ مجلس لحماية الطفل في عام ٢٠١٦، مما أعطى دليلاً آخر على استمرار التركيز على حماية الأطفال من الإيذاء. ومع مرور إعصار إيرما، عُقدت دورات تدريبية إضافية لتوسيع دائرة الأشخاص المجهزين للعمل مع الأطفال الضعفاء وتعزيز قدرة الجزر على مساعدة الأطفال على معالجة الصدمات الناجمة عن الكوارث. وقامت اليونيسيف، بالشراكة مع إدارتي التأهب للكوارث والتعليم، بدور رائد في هذا الصدد، حيث بدأت تنفيذ برنامج "العودة إلى السعادة" لمساعدة جميع المدارس الابتدائية في الإقليم. وأسهم المركز المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية في الإقليم أيضاً في بناء القدرات بتقديم تدريب نفسي لمدة أسبوع للمهنيين وغيرهم من الأشخاص المهتمين الذين يعملون مع الأطفال والبالغين.

٣٥ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أكد كل من المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار مجدداً على الالتزام بكفالة أعلى المعايير الممكنة من أجل حماية الأطفال وتعزيز رفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد الأولويات السياسية. وإضافة إلى ذلك، رحب الجميع بالتقدم المحرز في إطار مذكرة التفاهم الرامية إلى التشجيع على زيادة فعالية التعاون بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

## باء - التعليم

٣٦ - في أنغويلا، التعليم مجاني وإلزامي بين سن ٥ و ١٧ سنة، واستفاد منه في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ حوالي ٢٧٩٠ تلميذاً وطالباً مسجلين في ثماني مدارس ابتدائية (منهما مدرستان خاصتان) ومدرسة ثانوية واحدة لها فرعان. وبالإضافة إلى ذلك، سُجّل في تلك السنة ٤٦٠ تلميذاً تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٤ سنوات في ١١ مركزاً للتعليم ما قبل المدرسي. ووفقاً لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تبلغ نسبة محو الأمية الوظيفية في أنغويلا ٩٣ في المائة، كما أن الالتحاق بالمدارس الابتدائية متاح للجميع بلا استثناء، حيث يكمل ١٠٠ في المائة من التلاميذ الدراسة في الصف الأخير. وتوفر إدارة التعليم خدمات التطوير المهني المستمر لجميع المدرّسين، مع التركيز على توفير الدعم للمدرّسين الجدد.

٣٧ - وتقدم الكلية المتوسطة لأنغويلا درجات جامعية متوسطة ودبلوم دراسات عليا، في جملة أمور. ويقدم مركز التعليم المفتوح التابع لجامعة جزر الهند الغربية خدمات معتمدة بالكامل للتعليم العالي في أنغويلا. وإضافة إلى ذلك، وفقاً للقائمة بالإدارة، فإن إحدى كليات الطب الخاصة التي يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية لها فرع في الإقليم يقدم العلوم الأساسية إلى طلابه، ومعظمهم من الوافدين من الولايات المتحدة.

٣٨ - ويستفيد الطلاب الوافدين من أقاليم ما وراء البحار من معدلات نفقات الدراسة التي يسدها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد أقاموا في أحد أقاليم بريطانيا لما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة السنوات الثلاث التي تسبق أول سنة أكاديمية من

دراساتهم. وإضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

## جيم - الصحة العامة

٣٩ - تظطلع هيئة الصحة في أنغويلا بالمسؤولية عن جميع خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والشخصية. وفي الإقليم ثلاث مقاطعات صحية تضم أربعة مراكز صحية وعيادة متعدّدة الاختصاصات ومستشفى واحدة، وهو مستشفى الأميرة ألكسندرا الذي يوجد به ٣٢ سريراً. ويُقل المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية رئيسية عادةً إلى جزيرة مجاورة.

٤٠ - وتتولى وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية تنظيم ورصد قطاعي الصحة العام والخاص، بما في ذلك الإشراف على هيئة الصحة، وتظطلع بمهام وضع السياسات والأنظمة المتعلقة بالخدمات الصحية، وهي تعمل ضمن إطار الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٤١ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، ومواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة - إنكلترا. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلن الجميع التزامهم بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

## دال - الجريمة والسلامة العامة

٤٢ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، فإن مستوى الجريمة في أنغويلا منخفض مقارنةً بولايات قضائية أخرى في المنطقة.

٤٣ - وتشكل هيئة الإبلاغ عن غسل الأموال الجهاز المركزي المسؤول عن تلقي وتحليل وتعميم المعلومات المتعلقة بالعائدات المشتبه في أنها متأتية من الأنشطة الإجرامية، كما توفر الإشراف الاستراتيجي على وظيفة الاستخبارات المالية. وأناطت الهيئة بوحدة الاستخبارات المالية في أنغويلا، التي تشكل وحدة متخصصة ضمن قوة الشرطة الملكية في أنغويلا، القيام بمهام تنفيذية يومية فيما يتعلق بطائفة واسعة من التحقيقات في الجرائم المالية، بما في ذلك غسل الأموال.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٧، واصلت المملكة المتحدة تغطية تكاليف مستشار لإنفاذ القانون مقره ميامي بالولايات المتحدة، يقوم بتنسيق وإدارة وتيسير التدريب وتقديم المشورة الاستراتيجية لإدخال مهارات وتقنيات جديدة إلى وكالات إنفاذ القانون في الإقليم. وعلاوة على ذلك، ظلت السفينة RFA Mounts Bay متمركزة في منطقة البحر الكاريبي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة، وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ والدعم للاتصالات في حالة الأزمات في المنطقة. وعملت السفينة أيضاً مع قوات بحرية أخرى وحرس السواحل في المنطقة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في أعالي البحار.

وقدمت السفينتان HMS Ocean و RFA Mounts Bay خدمات إغاثة إنسانية حيوية للمنطقة، ولا سيما للأقاليم الثلاثة - أنغويلا، وجزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس - المتأثرة بإعصار إيرما وإعصار ماريا في أيلول/سبتمبر.

## هاء - حقوق الإنسان

٤٥ - ينص دستور أنغويلا على أن لكل شخص في الإقليم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، والتمتع بالملكات، وبالحماية التي يوفرها القانون، وحرية الضمير والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، والحق في أن تُحترم حياته الخاصة والأسرية. وقد بدأ في أنغويلا تطبيق أحكام اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسري أيضا على أنغويلا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، ويحق للأفراد رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعد استنفاد سبل الانتصاف في الإقليم. غير أنه لم يبدأ حتى الآن في أنغويلا تطبيق معاهدات أساسية دولية لحقوق الإنسان، منها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٦ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ناقش كل من المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار العزم المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحب الجميع بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقش كل من المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد الأولويات السياسية، ولاحظ الجميع التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخرا، واتفقوا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافة إلى ذلك، رحب الجميع بالتقدم المحرز في إطار مذكرة التفاهم الرامية إلى التشجيع على زيادة فعالية التعاون بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

## خامسا - البيئة

٤٧ - إن الهيئات الرئيسية المعنية بالمسائل البيئية في أنغويلا هي إدارة شؤون البيئة، وإدارة الزراعة، وإدارة مصائد الأسماك والموارد البحرية، وإدارة حماية الصحة، والصندوق الاستئماني الوطني لأنغويلا. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان المجلس التنفيذي يدرس عملية الدمج المقترحة بين إدارات البيئة والزراعة ومصائد الأسماك والموارد البحرية.

٤٨ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومات المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصار إيرما وإعصار ماريا بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه

على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلن الجميع التزامهم بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان انعكاس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. وأُتفق على أن يشارك ممثل من الأقاليم في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتسي، بولندا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كجزء من وفد المملكة المتحدة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لوجودها في المساعدة على تعظيم الرسالة المشتركة بشأن الحاجة إلى بلوغ درجة عالية من الطموح فيما يتعلق بتحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدما بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

## سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

- ٤٩ - منذ عام ١٩٩٨، لا يزال الإقليم عضوا منتسبا في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومنذ عام ٢٠١١، يقيم الإقليم حوارا رسميا مع صندوق النقد الدولي.
- ٥٠ - وتشارك أنغويلا في أعمال الجماعة الكاريبية بوصفها عضوا منتسبا. وهي عضو في مصرف التنمية الكاريبي وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي والآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك.
- ٥١ - وأنغويلا عضو منتسب في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، وعضو في المصرف المركزي لدول شرقي الكاريبي.
- ٥٢ - وأنغويلا مرتبطة بالاتحاد الأوروبي بصفتها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تابعا للمملكة المتحدة من دون أن تكون جزءا منه. وخصص صندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر (٢٠١٤-٢٠٢٠) مبلغ ١٤ مليون يورو (نحو ٤٢,٩ مليون دولار من دولارات شرق الكاريبي) للبرنامج الإقليمي لأنغويلا. ووفقا للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار الحوار بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit"). وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع مكونات أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

٥٣ - وتعاون حكومة الإقليم بشكل مباشر مع حكومات منطقة البحر الكاريبي وتشارك في المشاريع الإقليمية لشتى المنظمات والوكالات الدولية، بما في ذلك منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

## سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٤ - ترد في الفرع الأول أعلاه التطورات المتعلقة بجهود الإصلاح الدستوري ذات الصلة بمركز أنغويلا في المستقبل.

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٥ - في الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمياً بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من بريطانيا العالمية وإن التزام المملكة المتحدة بأمن وازدهار أقاليمها لا يزال قوياً، وهو ما يتجلى في سرعة وشمول استجابتها للدمار الذي وقع في بعض الأقاليم من جراء إعصار إيرما، وفي جهود التعافي الجارية.

٥٦ - ومضى ممثل المملكة المتحدة يقول إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ومع دخول المملكة المتحدة في مفاوضات لمغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بالكامل بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جبل طارق. وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٥٧ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، ذكر كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في حقوق الشعوب وتقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وجرى التأكيد مجدداً على أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وأن ذلك يشكل مسؤولية جماعية تقع على عاتق جميع مكونات حكومة المملكة المتحدة. وأعلن عن الالتزام باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وبالنسبة للأقاليم التي لديها سكان دائمون يرغبون في تقرير المصير، ستواصل المملكة المتحدة دعم الطلبات المتعلقة برفع الإقليم من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واتفق كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتها الدستورية تظل هي البنية الصحيحة - حيث آل إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتماشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفق الجميع أيضاً على

الحاجة لمواصلة الحوار بشأن تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المتلى للأقاليم وللمملكة المتحدة.

## ثامنا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٨ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩٧/٧٢ من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/72/23) لعام ٢٠١٧، والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وينص ذلك القرار على أن الجمعية العامة:

(أ) تؤكد من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب أنغويلا في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) تعيد أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار أنغويلا عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) تعيد كذلك تأكيد أن شعب أنغويلا نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وتحيب في هذا الصدد بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ البيئية بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) ترحب بالأعمال التحضيرية التي تم القيام بها لصوغ دستور جديد، وتحث على اختتام المناقشات مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور، بما في ذلك التشاور العام، في أقرب وقت ممكن؛

(هـ) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم في ما يبذله حالياً من جهود بشأن المضي قدماً في عملية استعراض الدستور داخلياً؛

(و) تؤكد أهمية الرغبة التي سبق أن أعربت عنها حكومة الإقليم في أن توفد اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بعثة زائرة إلى الإقليم، وتحيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد هذه البعثة، إذا رغبت حكومة الإقليم في ذلك، وتطلب إلى رئيس اللجنة الخاصة أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(ز) تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لاستطلاع آراء الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وتحيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) تحيب بالدولة القائمة بالإدارة أن تساعد حكومة الإقليم على تعزيز التزاماتها في الميدان الاقتصادي، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بمسائل الميزانية، بدعم إقليمي حسب الحاجة والاقتضاء؛

- (ط) ترحب بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- (ي) تشجع الإقليم على مواصلة المشاركة بنشاط في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية؛
- (ك) تؤكد أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب أنغويلا ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين أنغويلا والدولة القائمة بالإدارة فيه؛
- (ل) تهيئ بالدول القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في أنغويلا، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى هذا الإقليم؛
- (م) تعيد تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛
- (ن) تأخذ في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وتؤكد أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وتحث بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذاً ضريبياً؛
- (س) تطلب إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وتطلب مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛
- (ع) تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة أنغويلا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.



